# الهوية الإثنية وتحديات التعايش
# دراسة انثروبولوجية للجماعات الإثنية في العراق

الباحث :- حر كريم كرم فتح الله
hurkareem83@uomustansiriyah.edu.iq
أ.م.د عبد الوهاب خزعل عبد الباقي
Abdul-Wahab@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

## الملخص:-

يسلط البحث الضوء على وضع الجماعات الاثنية في العراق من خلال ثلاثة محاور رئيسة ذات الأوجه المتعددة لهذه القضية الحيوية. يتناول (المحور الأول) التوزيع الديموغرافي للجماعات الاثنية في العراق، حيث يُقدّم تحليلاً للجوانب الجغرافية والديموغرافية المتعلقة بأماكن انتشار الجماعات الإثنية والدينية في البلاد، تُعرض ضمن هذا السياق الخريطة السكانية للأقليات داخل العراق. أمَّا (المحور الثاني)، يناقش حقوق الجماعات الاثنية في إطار الدساتير العراقية الحديثة، حيث يُستعرض التنظيم القانوني الذي يُحدد مكانة هذه الجماعات و يتم استعراض النصوص الدستورية الخاصة بحقوق الأقليات في الدساتير العراقية المعاصرة.

ثم يأتي (المحور الثالث) ليتناول الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجماعات الاثنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، وهي فترة تميزت بتحولات جذرية نتيجة لصعود تنظيم داعش وتأثيراته العميقة على هذه الجماعات . من خلال هذه المحاور الثلاثة، يقدم البحث إطاراً شاملاً لفهم وضع الاثنيات في العراق، بدايةً من أبعادها الجغرافية والديموغرافية، مروراً بالجوانب القانونية المؤثرة على حقوقها، وصولاً إلى التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها في المرحلة المعاصرة، يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية حماية التنوع الأثني كأحد الركائز الأساسية لهوية العراق الوطنية.

**الكلمات المفتاحية:** الهوية الاثنية - تحديات التعايش - الانثروبولوجيا الاجتماعية

# Ethnic Identity and the Challenges of Coexistence An Anthropological Study of Ethnic Groups in Iraq

Researcher: Hurr Karim Karam Abdel Fattah
Assistant Professor :Abdul-Wahab Khazal Abdul-Baqi
Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Anthropology and Sociology

## Abstract:-

The research sheds light on the status of minorities in Iraq through three main axes with multiple aspects to this vital issue. The first axis addresses the demographic distribution of minorities in Iraq, where an analysis of the geographical and demographic aspects related to the locations of ethnic and religious groups in the country is presented. Within this context, a demographic map of minorities within Iraq is presented. The second section discusses minority rights within the framework of modern Iraqi constitutions. The legal framework that defines the status of these groups is reviewed, along with the constitutional provisions pertaining to minority rights in contemporary Iraqi constitutions. The third section then addresses social conditions. and cultural status of Iraqi minorities after 2014, a period marked by radical transformations as a result of the rise of ISIS and its profound impact on these groups. Through these three axes, the research presents a comprehensive framework for understanding the situation of minorities in Iraq, beginning with their geographic and demographic dimensions, moving on to the legal aspects affecting their rights, and finally the social and cultural challenges they face in the contemporary era. This chapter aims to highlight the importance of protecting ethnic and religious diversity as one of the fundamental pillars of Iraq's national identity.

**Keywords: Ethnicity - Challenges of coexistence - Social anthropology**.

بسم الله الرحمن الرحيم

## أولاً: أهمية الدراسة :

يعد الشعب العراقي من أكثر شعوب المنطقة معاناة، فقد عانى ولازال يعاني بسبب الحروب المتتالية التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً، فضلاً عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها البلد بعد عام ٢٠٠٣ والتي كان لها تأثير بالغ في حياة الفرد العراقي وقيمه ومفاهيمه، والعراق من البلدان متعددة التضاريس حيث الجبال والوديان والسهول، وقد أدى هذا التنوع الجغرافي إلى تنوع السكان وبالتالي تنوع اللغات والأديان والمذاهب، وتعد الهوية الإثنية جزءاً من الهوية الوطنية فالهوية الوطنية تمثل الوعاء الذي يضم جميع المكونات والهويات الإثنية الأخرى.

ويسعى البحث الحالي لتقديم خطوة ريادية في دراسة الجماعات الاثنية في العراق والمقارنة بين حقوقهم وفق ما هو مثبت في الدساتير العراقية ووضعهم الاجتماعي والثقافي القائم حاليا .

## ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على:

١. دراسة التوزيع السكاني للجماعات الاثنية الموجودة في العراق في الوقت الراهن.
٢. استعراض حقوق الأقليات المثبتة في الدساتير العراقية المعاصرة .
٣. استكشاف الواقع الاجتماعي والثقافي للجماعات الاثنية في العراق .
٤. تحديد التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر حقوق الجماعات الاثنية وواقعها الاجتماعي والثقافي .

## ثالثًا: حدود الدراسة

تركز الدراسة الحالية على الجماعات الإثنية في العراق من خلال ثلاثة محاور رئيسية، حيث ستقتصر الدراسة على دراسة توزيع الجماعات الاثنية في العراق، كما سيتم التركيز على حقوق الأقليات كما وردت في الدساتير العراقية المعاصرة ، مع إغفال الجوانب

القانونية والتاريخية التي تخص فترات سابقة من تاريخ العراق، بالإضافة إلى ذلك ستتناول الدراسة الواقع الاجتماعي والثقافي للجماعات الإثنية في العراق بالوقت الحالي .

## المحور الأول : التوزيع الديمغرافي للجماعات الاثنية في العراق المعاصر

إن الشعوب المكونة للأمم ، اما ان تكون شعبا بسيطا ، يمتاز بعدم التنافر الانثوغرافي ، برغم تعدد السلالات الداخلة في تركيبه او شعبا منسجما ، وهو مكون من عدة شعوب ، ذات لغة وحضارة خاصة بكل منها ولكن ليس فيها من يعادي الدولة او يبغي الانفصال عنها .

اما النوع الاخر وهو الشعب المركب ، وهو اخطر انواع التكوينات للشعوب ، وهو يعبر عن دولة لم تنضج قوميا بعد ، ولم يمتزج عناصرها ببعضها البعض وتتكون من قوميات متعددة يدعم انفصالها حواجز اقتصادية واجتماعية . [1](1)

فالدولة او المجتمع المتعدد القوميات يظهر بأحد المظهرين ، اما ان يكون مجتمع متكاتف يحافظ على توازنه القومي او مجتمع مضطرب يهدد استقراره وآمنه .

فضلا عن ان للموقع الجغرافي دورا مهما في تحديد مدى استقراره وامن المجتمع ، فهو الذي يتحكم بجع قوميات متعددة في مجتمع واحد او دولة واحدة او جمع عدة اقاليم تسكنها قوميات مختلفة ، كاجتماع دويلات قومية في اتحاد مركزي او تكوين دولة اتحادية متعددة القوميات [2](2) . وهذا لا يمنع من وجود ايضا قوميات تشعر بان مصلحتها في ان تتكاتف وتتعاون مع قوميات اخرى لتحقيق ما يمكن ان ينهض بها الى بر الامان والاستقرار وتطمح الى التقدم .

هذا يعني ان أي مجتمع سياسي قائم على اساس تداخل عشرات الاعراق والاجناس في تكوينه عبر التاريخ ، وبالتالي فان هذا التنوع عنصر اثراء لا عنصر تشتيت او تفرقة .

(1) [1]محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ( اسس وتطبيقات ) ، المكتبة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٩٨ .

(2) [2] انظر : وليد عبد الحي ، دور الموقع الجغرافي للاقليات في نجاح ميكاينزم اللامركزية ، مجلة العلوم السياسية ، العدوان ٣ ، ٤٠ ، ايلول – سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٠١ – ١٠٧ .

ان لموقع العراق جغرافيا وطبيعة تضاريسه ، جعلته محط انظار عناصر واجناس مختلفة ، على مر الحقب ، مما آثرت تلك العناصر العراق دون سواه ، واتخذت منه مستقرا لها ، حيث تساكنت فيه وتعايشت معا [3](١) . وبما ان العراق من اكثر الاقطار العربية تنوعا من الناحية الاثنية فهذا لا يعني بان هذه الجماعات والاقوام لا تصب في بوتقة واحدة وهي الوحدة العراقية[1](٢) . فان التعايش بين الاغلبية وهذه الجماعات قائم على اساس الاخوة والمحبة منذ الاف السنين وهو ليس وليد الحاضر . وهو لا يؤدي بالضرورة الى قيام معضلة سياسية او الى حرب اهلية ، فهناك اقليات نشطة سياسيا واخرى مستكينة . اقليات تسعى الى الابقاء على الشعور القومي وعلى شخصيتها الذاتية ، واخرى اكثر استعدادا لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي – السياسي [2](٣)، فهناك محاور ومتغيرات تحكم التعددية الاثنية في العراق ، منها المحور اللغوي – الثقافي ، فهناك اغلبية عربية لغة وثقافة قد تصل الى حوالي ٨٠ ٪ من اجمالي السكان ، توجد الى جانبها اقلية لغوية – ثقافية رئيسية هي الاكراد الذي يشكلون حوالي ١٨ ٪ وجماعات من التركمان والاشوريين والارمن وتكون بنسب قليلة .

## المحور الثاني هو المحور الديني

فهناك اغلبية مسلمة تصل الى اكثر من ٩٥٪ من اجمالي السكان ، الى جانبها جماعات مسيحية معظمها جماعات لغوية أيضا . [3](٤)[41].

ورغم تكون المجتمع العراقي من أغلبية عربية مسلمة ، إلا انه يحتوي على مكونات قومية وعرقية ودينية تعيش في داخله ، وتشترك مع الأغلبية العربية المسلمة من سكانه بروابط حضارية وتاريخية ومصيرية مشتركة ،ويحوي البلد أيضًا مجموعة متنوعة من الناس، وهم الجماعات الدينية والثّقافية واللغوية الّتي تعيش بشكل أساسي في الشمال ونادرًا في

(3)[١] محمود محمد سلطان ، الماوردي والاجتماع السياسي : دراسة سوسيولوجية – سياسية تحليلية، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١ ط١ ، ص ١١٢ .

[1](٢) انظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج٣ ، ص ٢٥٧ .

[2](٣) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢ .

(3)[٤] سعد الدين ابراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥٠ .

الجنوب، تتضمن هذه المجتمعات المتميزة التركمانيين، والأيزيديين، والمسيحيين، والشبكيين، والكاكائيين، والصابئة المندائيين، والبدويين، والبهائيين.

يبلغ عدد سكان العراق حسب النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٤ قدمه رئيس هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية الدكتور ضياء عواد كاظم الذي اكد فيه نتائج التعداد السكاني حيث بلغ عدد سكان العراق ٤٦ مليوناً و١١٨ ألف و٧٩٣ نسمة، أكبر ثلاث مجموعات ديموغرافية هي العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد، الا ان اعلان نتائج التعداد السكاني لم يتطرق الى تفاصيل أخرى مثل اعداد القوميات والمكونات العراقية حيث اكتفى بيان العدد الكلي للسكان ونسبة الاناث والذكور فقط ، ولدى مراجعتنا الى وزارة التخطيط العراقية للحصول على بيانات دقيقة عن عدد الجماعات الاثنية بالعراق واجه طلبنا بالرفض القاطع وقد بين مسؤول شعبة الأرشيف في الجهاز المركزي لإحصاء عدم وجود بيانات موثوقة عن اعداد المكونات في العراق ، وان النتائج النهائية للتعداد السكاني الأخير لم تعلن لغاية الان، ومن المستحيل الحصول على تفاصيل ديموغرافية دقيقة، في غياب بيانات التعداد السكاني الحديثة وبسبب الحساسيات السياسية المحيطة بهذه القضية، وفقًا لتقديرات موثوقة حصلنا عليها من جهات ذات العلاقة مثل مفوضية حقوق الانسان في العراق ووزارة الهجرة والمهجرين وديوان الأوقاف المسيحية والصابئة المندائيين والايزيديين ، فإن ٩٩ في المائة من العراقيين مسلمون، منهم ٦٠-٦٥ في المائة شيعة و٣٢-٣٧ في المائة سنة، ويتكون السكان المتبقيون من أقليات دينية مختلفة. هناك ما يقدر بنحو ٨٠٠,٠٠٠-الى مليون تركماني ،و٤٥٠,٠٠٠-٦٥٠,٠٠٠ مسيحي في العراق،و٣٥٠,٠٠٠-٤٥٠,٠٠٠ من الشبك، و٥٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠ يزيدي، و٢٠٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ كاكائي، و٨٠٠٠-١٠,٠٠٠ صابئي مندائي، وعدد قليل من البهائيين الى جانب باقي الأقليات المنتشرة في العراق.[١]

من حيث العرق، يُشكل العرب ما بين ٧٥ و٨٠٪ من السكان، بينما يشكل الأكراد ما بين ١٥ و٢٠٪. وتشمل الأقليات العرقية التركمان والشبك والكلدان والآشوريين والأرمن

[١] وزارة التخطيط العراقية (https://mop.gov.iq/archives/٢٩٦٩٣).

والعراقيين السود والغجر. ويعتبر بعض الإيزيديين أنفسهم جماعة عرقية مميزة، بينما يُعرّف آخرون أنفسهم كأكراد.

جدول (١)يوضح اعداد الجماعات الاثنية المتواجدة في العراق

| اسم المكون | العدد التقريبي | أماكن التواجد |
|---|---|---|
| التركمان | 800.000-1.000.000 | كركوك ،صلاح الدين ،نينوى ،ديالى ،بغداد ، إقليم كردستان |
| المسيحيون | 450.000-650.000 | بغداد ،كركوك ،نينوى ،البصرة ،واسط ،ميسان ،بابل ،إقليم كردستان |
| الايزيديين | 500.000-600.000 | نينوى ،كركوك ،بغداد ،إقليم كردستان |
| الشبك | 250.000-350.000 | نينوى، كركوك ،إقليم كردستان |
| الكاكائيون | 200.000-300.000 | نينوى ،كركوك ،ديالى ،اقليم كردستان |
| الصابئة المندائيون | 8000-10.000 | بغداد ، واسط ،ميسان |

- الأرقام المذكورة في الجدول أعلاه والتي تمثل اعداد الجماعات الاثنية المتواجدين في العراق ، تم تزويدنا بها من قبل الجهات التالية ( مفوضية حقوق الانسان في

العـراق ، وزارة الهجـرة والمهجـرين ، ديـوان الأوقـاف المسـيحية والايزيديـة والصابئة المندائيين ، وباحثين في مجال الأقليات ) .

خريطة(١) التوزيع الجغرافي للجماعات الاثنية في العراق

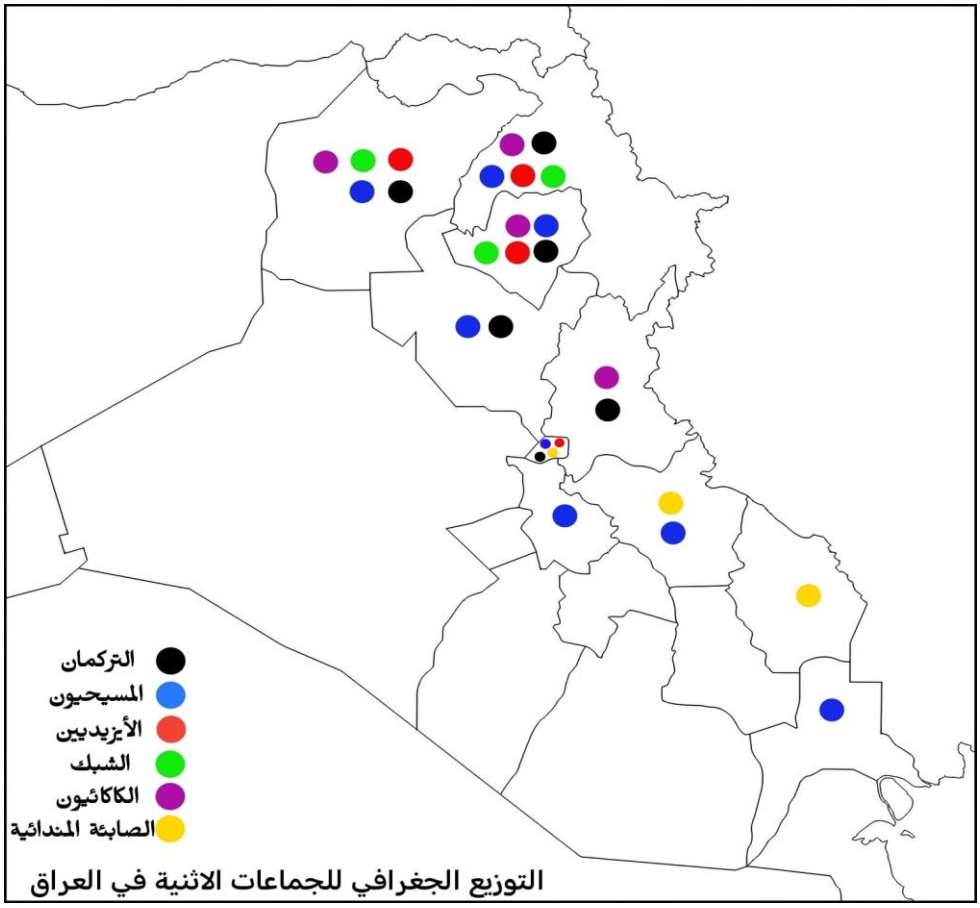


## المحور الثاني : حقوق الجماعات الاثنية في الدساتير العراقية المعاصرة

عند دراستنا لما جاء في الدساتير العراقية من حقوق للجماعات الاثنية وجدنا ضرورة لتعريف القانون الاساس ( الدستور ) وكذلك اعطاء نبذة تاريخية عن قوانين الدولة في

العهدين الملكي والجمهوري ، ومن ثم نطل بنافذة على ما جاء في تلك القوانين من حقوق لهذه الجماعات في العراق المعاصر .

مهما اختلفت المذاهب في تفسير قانون الدولة او ما يسمى ( الدستور ) فان هناك حقيقة لا يختلف عليها اثنان ، وهي ان سبب نشوء الدساتير وغاياتها تتلخص في حقوق الانسان وحريته واذ كان الدستور يعرف ببساطة القانون الاعلى الذي ينظم سلطات الحكم ، فان تنظيم هذه السلطات هو لاجل اثبات هذه الحقوق وممارسة هذه الحريات . فالدستور كمصطلح قانوني لم يظهر بالمفهوم الذي نعتمده اليوم ، الا لهذا الهدف [1](1) . وكذلك يمكن ان يفهم الدستور على انه مجموعة من القواعد التي تحدد في نظام حر السلطات العامة وحقوق الافراد [2](2) . ويعد الدستور الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون ، ووجوده يعني اقامة النظام السياسي والقانوني للدولة ، لأنه ينشئ السلطات المختلفة ويحدد اختصاصها ويبين كيفية ممارسة هذه الاختصاصات ، وما لها من امتيازات ، وما عليها من واجبات ، ويحدد نظام الحكم في الدولة ، وكيفية اختيار الحاكم ويبين سلطاته ، ويرسم حدود هذه السلطات ، ويمثل قمة النظام القانوني في الدولة ، لأنه يسمو على كافة القواعد القانونية المختلفة [3](3) . ولهذا يفيد السلطة التشريعية في سنها للقوانين بحيث لا تخالف أي نص دستوري ، ويفيد السلطة التنفيذية في ما تتخذه من لوائح وقرارات ويفيد كذلك السلطة القضائية في ما تصدره من احكام ، لأنها سلطات منشأة بواسطته وهو الذي نظمها وحدد لها اختصاصاتها . [4](4)

[1](1) طارق حرب : الحريات المؤجلة ، حقوق الانسان العراقي منذ دستور العثماني حتى قانون الدولة المؤقت ، مقالة منشورة في جريدة الصباح - العراقية ، العدد ٣٥٧ ، ١١ ايلول ٢٠٠٤ ، ص ٤ .

[2](2) اسماعيل مرزة : مبادىء القانون الدستوري والعلم السياسي ، شركة الاهلية للطبع والنشر ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٠ .

[3](3) حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ٢١٦ .

[4](4) عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية واسس التنظيم السياسي ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٣ .

تتسم الدولة الحديثة بخضوع جميع الهيئات الحاكمة فيها للقواعد القانونية السارية وتتقيد بها [1][2] .

وفي الدولة العراقية ، فان النظام الدستوري العراقي بقي رهين نظرية ترى ان الحاكم ظل الله في ارضه وحبيس الاستبداد والدكتاتورية عدا فترات قليلة تنفس فيها الشعب جزءا من هواء الحرية وتمتع ببعض من الحقوق ، ولاشك ان الدستور العراقي قد بني على الارث الدستوري العثماني ، اذ قرر الدستور العثماني سنة ١٨٦٩ ان السطان مقدس وغير مسؤول وانه حامي الدين الاسلامي ، وان جميع السلطات مخولة له . [2][2]

و بدخول الجيش البريطاني للعراق ١٩١٨ وانتهاء الحكم العثماني فيه ، توالت الاحداث بين ١٩١٨ – ١٩٢٥ والتي افرزت كثير من النتائج اهمها اندلاع ثورة ١٩٢٠ وقيام المملكة العراقية واعلان القانون الاساسي دستورا للبلاد .

وبموجب معاهدة ١٩٢٢ التي تم التوقيع عليها في ١٠ ت١ ١٩٢٢ بعد تنصيب الملك وتشكيل وزارة برئاسة عبد الرحمن النقيب ، والتي حددت طبيعة العلاقة بين العراق وبريطانيا والمركز القانوني لبريطانيا في العراق . [3][3]

وقد حددت هذه المادة من المعاهدة ملامح الدستور الواجب وضعه وهي "ان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، وان يكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين ، وكذلك يكفل الدستور ان لا يكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب القومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران او مساس حقها

(1)[1] ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٨٨ .

[2][2] توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٩.

[3][3] ازهار عبد الكريم عبد الوهاب ، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠ .

بالاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة ، على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ".[4]١

يبدو ان النصوص على هذه الحقوق والحريات كان امر لابد منه حيث ان الرأي العام ، كان يتجه ما بعد ثورة العشرين اقرار وتأكيد حرية الصحافة واطلاق الحريات الاجتماعية ، وتشكيل اندية سياسة رسمية [1]٢ ، كما وكانت هناك دعوة لإعطاء حق بتأليف الأحزاب واعتبرت الحرية الدينية والسياسية ركنان اساسيان في الحياة الاجتماعية [2]٣ .

فقد خصص الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ الذي حاول تنظيم احوال جميع الجماعات الاثنية العراقية تأكيد حقوقها كافة ، فأشار الى ان لهم حق المواطنة الكاملة و ما يترتب عليها من حقوق و واجبات و نص على وجوب مشاركتهم في الشؤون العامة للدولة . وقد نصت المادة ( ١٦ ) على ان للطوائف المختلفة ، حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغتها الخاصة ، على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة ، و اشارت المادة (٣٧ ) الى طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول التصويت السري و وجوب تمثيل الجماعات الغير مسلمة. اما فيما يخص احوال الطوائف الدينية و الاجتماعية ، فقد تناولتها المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١١٢ ، و قد ضمن القانون الاساسي العراقي مساهمة يهود العراق في الحكم الوطني كما ضمنها لبقية الطوائف.[3]٤

[4]١ خليل علي مراد ، الاحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، بيت الحكمة ، بحث منشور في مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٤٧ .

[1]٢ جريدة الاستقلال ١٠ كانون الاول ١٩٢٠ ، كذلك ٩ شباط ١٩٢١ .

[2]٣ ازهار عبد الكريم عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[3]٤ دستور لسنة ١٩٢٥ و للمزيد من المعلومات انظر S . D ammluji , some Aspects of Modern Iraq (London:The diplomatic press and publishing co,1952) p.١٤ – ١٦ .

كما ضمن الدستور المساواة المدنية لجميع المواطنين و التي اشارت المادة الثامنة عشر الى المساواة في الحقوق المدنية و تقلد الوظائف ( العراقيون متساوون بالتمتع بالحقوق المدنية و اليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت ام عسكرية ) . [1(4)]

اما القانون الاساسي ، فقد ضمن المساواة والحرية الشخصية والدينية وحرية التعبير عن الرأي ، وحق الطوائف في تأسي مدارسها والمساواة امام القانون وفي الحقوق المدنية والسياسية . [٢(5)]

وفي ٢٧ تموز ١٩٥٨ صدر دستور مؤقت جديد على اثر الانقلاب الجمهوري نصت المادة الثالثة منه على ان : " يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعد العرب و الاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية " . ويذكر ان هذه المادة تم تثبيتها بتوجيه مسبق ، كما حدد له المصدر الذي يجب ان يستقي منه هذه المادة وهو منهاج حزب المؤتمر الوطني حيث نصت المادة السادسة منه على ان :" يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وحرياتهم ، ويعد العرب والاكراد شركاء في الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ، ضمن الوحدة العراقية " . [٣(1)]

اما دستور ٤ نيسان ١٩٦٣ او ما يسمى بقانون المجلس الوطني فلم يتطرق الى مواضيع اعتادت الدساتير معالجتها ومنها موضوع الحقوق والحريات الفردية ، الا انه ركز على اعطاء السلطة للمجلس الوطني وحدد اختصاصاته وحصانة اعضائه ورواتبهم ، فضلا عن تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية . [٤(2)]

[1(4)] غانم محمد صالح ، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستر مقدمة الى جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد – العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٧١ ، ص ٥٠ .

[٢(5)] عطا بكري ، الدستور وحقوق الانسان ، ج١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٤ ، ص ١٢٥ .

[٣(1)] عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية جذورها التاريخية وتطورها بحث مستقل من المجلد التاسع والخمسون ، مجلة العرفان الصيداوية ، ص ٤٣ .

[٤(2)] الدستور العراقي ٤ نيسان ١٩٦٣ ، المادة ١٥ .

وفي ٢٢ نيسان ١٩٦٤ ، صدر دستورا ، كرس فيه سلطة رئيس الجمهورية ، اكثر منه دستورا للمجلس الوطني [3]١ ، فلم يكن مستغربا ان يخلو من أي ذكر للحقوق والحريات العامة . وفي ٢٩ نيسان ١٩٦٤ ، صدر دستورا آخر ، تضمن الباب الثالث منه ، الحقوق والواجبات العامة والذي اعطى حق الجنسية والمساواة والحرية الشخصية والفكرية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد نصت المادة ( ١٩ ) على ان " العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، بلا تمييز بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او أي سبب آخر . ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد، ضمن الشعب العراقي ، في وحدة وطنية متآخية " [4]٢ .

وفي ٢٤ ك٢ ١٩٧٠ ، اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا تضمن الاقرار بمجموعة من الحقوق الثقافية للقومية التركمانية ، ومما جاء فيه : " تدرس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية " واستحداث مديرية للدراسة التركمانية بوزارة التربية والتعليم – الفقرة (٣) وتمكين الشعراء والادباء والكتاب من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم ، وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط اتحادهم باتحاد الادباء العراقيين – الفقرة (٤) ، كما قضى بإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية.

وفي المادة ١٩ حاول الدستور عدم اغفال أي قضية يمكن بها اجراء تميز ما استنادا اليه فهو قد حرم التميز بين المواطنين على اساس الجنس ، والعرق واللغة واكد ضرورة اعطاء الاقليات القومية حقوقها المشروعة . والذي نص على ان " يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية " [1]٣

## قانون إدارة الدولة العراقية :

[3]١ صالح جواد الكاظم وآخرون : النظام الدستوري في العراق ، ملازم مطبوعة بالرونيو لطلبة الصف الاول / قانون – جامعة بغداد ١٩٨٠ ، ص٥٧ .
[4]٢ الدستور العراقي ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المادة ١٩ .
[1]٣ الدستور العراقي ١٦ تموز ١٩٧٠ الفقرة (ب) المادة (٥) .

بعد احتلال العراق من قبل القوات الامريكية ، واجتياح بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، والاعلان الامريكي رسميا باحتلال العراق ، قاموا بتأسيس مجلس للحكم في ١٣ تموز ٢٠٠٣ [1(2)] . الذي اصدر بدوره في ٨ آذار ٢٠٠٤ قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية [2(3)] . الذي تضمن حقوق جميع الجماعات الاثنية بالعراق ، فقد نص في المادة الرابعة من الباب الاول على ان يكون " نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي ( فدرالي ) ، ديمقراطي ، تعددي ... ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية ، والفصل بين السلطات ، وليس على اساس الاصل او العرق او الاهمية او القومية او المذهب " [3(4)] . أما في المادة التاسعة من الباب نفسه ، فقد ضمن حقوق العراقيين بتعليم ابنائهم بلغة الام ، كالتركمانية او السريانية او الارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية ، وفق الضوابط التربوية او بأي لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة [4(5)] . وجاء في المادة الثانية عشر من الباب الثاني " العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او الدين او المذهب او الاصل وهم سواء امام القانون ، ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على اساس جنسه أو قوميته او ديانته او اصله ، ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ، ولا يجوز حرمان أي احد من حياته او حريته الا وفقا لإجراءات قانونية ، ان الجميع سواء امام القضاء .[5(1)]

خلاصة القول ان حقوق الجماعات الاثنية في العراق تُعتبر مسألة ذات أهمية كبيرة نظراً للتنوع الثقافي والديني والعرقي الذي يميز البلاد، يضم العراق العديد من الأقليات مثل الكرد، والتركمان، والمسيحيين، والأيزيديين، والصابئة المندائيين، وغيرهم، ومع أن هذه الجماعات تمثل جزءاً مهماً من النسيج الاجتماعي العراقي، إلا أنها واجهت تاريخياً التهميش والاضطهاد في مراحل متعددة، وهو ما انعكس على قدرتها في الاستفادة من حقوقها الأساسية، دستور العراق لعام ٢٠٠٥ أقر بحقوق هذه الجماعات وأكد على مبادئ المساواة أمام القانون دون تمييز سواء كان بناءً على العرق أو الدين أو الطائفة، الدستور

[1(2)] جريدة الحياة ، العدد ٧٥٤ في ٢٠٠٣/٨/١٦ .
[2(3)] انظر: منذر الفضل ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٠ .
[3(4)] قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، الباب الاول ، المادة الرابعة . انظر: الوثيقة رقم ٥
[4(5)] المصدر نفسه ، المادة ( ٩ ) .
[5(1)] المصدر نفسه ، المادة ( ١٢ ) .

شدد أيضاً على أهمية مشاركة هذه الأقليات في الحياة السياسية والإدارية، وكذلك الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية، رغم هذه النصوص القانونية التي تعزز حقوق الجماعات الاثنية في العراق، إلا أن تحقيقها عملياً يواجه عراقيل كبيرة نظراً للأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة والصراعات الطائفية التي تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ مشاكل مثل التهجير القسري، ومصادرة الأراضي، وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن ضعف التمثيل في الهيئات الحكومية، تبقى من أبرز التحديات التي تؤثر على حياة هذه المجموعات. رغم وجود جهود محلية ودولية تهدف إلى حماية حقوق الاثنيات وتعزيزها عبر سن تشريعات وإطلاق برامج داعمة، يبدو أن الطريق لا يزال طويلاً نحو تحقيق المساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية لهذه الفئات في المجتمع العراقي.

## المحور الثالث : واقع الجماعات الاثنية العراقية على الصعيد الاجتماعي والثقافي بعد عام ٢٠١٤

شهدت الجماعات الاثنية في العراق بعد عام ٢٠١٤ تغييرات جذرية على المستويين الاجتماعي والثقافي تزامناً مع الأوضاع السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد ، ولم يكن الواقع الاجتماعي والثقافي للاقليات العراقية مختلفاً عن واقعها الاقتصادي والامني بل كان ذو تبعات اشد خطورة، اذ حمل هذا الواقع اثار عميقة كان لها تأثير كبير على حياة بعض الجماعات في العراق لما تعرضت له من انتهاكات وجرائم من قبل تنظيم داعش الارهابي وما تزال تعاني من جراءها حتى وقتنا الحالي، واشارت العديد من الدراسات باستمرار آثار تلك المعاناة على بعض مكونات المجتمع العراقي في المستقبل امتداداً لآثار هذه الجرائم التي وصلت الى مستوى الابادة الجماعية [1]، لذا تم تصنيفها ضمن اخطر الجرائم جرائم حرب وجرائم ابادة جماعية، ومثال على ذلك حادثة الإبادة الجماعية التي تعرضت لها الايزيديين يوم ٢٠١٤/٨/١٥ ، نتيجة الهجوم الذي قام به تنظيم داعش على سنجار وخصوصاً قرية كوجو البسبب هذا الهجوم قتل جماعي وابادة للرجال والنساء والاطفال

[1] () الفيصل محمد عليوي، الاثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودور الاحتلال والارهاب في تشظي الهوية الوطنية مخيمات النزوح (كركوك سليمانية اربيل) انموذجاء مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت كلية الآداب مجلد ١٢ العدد ٤٢، ٢٠٢٠، ص ٣٠٣.

الايزيديين [١]، وهروب الباقي منهم الى جبل سنجار وظلوا محاصرين هناك لعدة ايام مات خلالها العديد منهم بسبب المرض والجوع والعطش حتى تمكنت القوات العراقية المسلحة مع قوات البيشمركة وقوات التحالف من انقاذ ما تبقى منهم وتم نقلهم الى مناطق آمنة في العراق [٢]، اما الايزيديين الذين لم يتمكنوا من الهرب فقد أجبرهم داعش على اعتناق الاسلام مع تدمير ممتلكاتهم ومزاراتهم المقدسة ، وكذلك سبى واغتصب واستعبد النساء واستعملهن لأغراض المتعة، وخطف الاطفال لتجنيدهم في القتال وتدريبهم على السلاح، كما استخدام الاطفال والرجال والنساء عبيدا في المشاريع التجارية والمزارع ومنازل مقاتلي تنظيم داعش الارهابي [٣]، وكانت هذه الهجمة الشرسة السبب في افراغ منطقة سنجار ونواحيها وبعشيقة وقراها من الايزيديين لتكون سبب في تغيير الديمغرافيا ليصبح افراد تلك الأقلية ما بين مقتول ومخطوف ونازح، وقد اشارت الاحصائيات القتل ما يقارب (٥٠٠٠) ايزيدي واختطاف (٧٠٠٠) منهم أغلبهم من الاطفال والنساء بالإضافة الى تشريد ( ٤٠٠،٠٠٠) أيزيدي الى اقليم كردستان العراق كنازحين ، كما نتج عن هذه الهجمة اغتصاب (١٥٠٠) امرأة ايزيدية وبيع (١٠٠٠) منهن في السوق كسبايا ، وهكذا فإ نما تعرضت له تلك الاقلية من الجرائم اللاإنسانية الأثر الكبير على هوية الوجود الايزيدي ومستقبله[٤]، وتكلمت نادية مراد حول الأمر عند الادلاء بشهادتها في مجلس الأمن الدولي ، اذ قالت "في أن تنظيم داعش الارهابي لم يأتي لقتل النساء واغتصابهن وبيعهن بالسوق مقابل القليل من المال فحسب، انما كانت هنالك سياسة ممنهجة مسبقة التخطيط لتدمير هوية الايزيديين باستخدام القوة واغتصاب النساء وتجنيد الاطفال وتدمير جميع المعابد الخاصة بالايزيديين"[٥] لتكون بذلك هذه الحادثة احدى ابرز اعمال داعش الوحشية على الاقليات

[١] () كاظم حبيب الايزيدية ديانة عراقية، شرط واسطية قديمة دراسات دار نينوى للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦، ص ٢٥٩.

[٢] () الدراسة خمس اعوام لم تلتئه معاناه الايزيديين من تداعيات داعش سياسة واقتصاد تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٦/٢٥ - https://www.dw.com/ar

[٣] (٤) سعد سلوم، الايزيديون في العراق، دار الرافدين للطباعة والنشر ،بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٩.

[٤] (1) رضا سالم داود الاقلية الايزيدية في العراق (بحث في الجغرافية السياسية مسجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، المجلد ١، عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي ( ٢٠١٨- ٢٠١٩)، ٢٠١٩ ، ص ١٥٩.

[٥] (2) كلمة الأميرة الايزيدية نادية مراد في مجلس الامن الدولي في نيويورك ، ٢٠١٦، متاح على موقع اليوتيوب التالي: https://youtu.be/bJ1XmDGgr٨٨

والتي صنفت وفق المعاهدات التي ذكرت سابقاً بكونها جريمة ابادة جماعية [١] ، الا ان اعمال العنف التي قام بها تنظيم داعش الارهابي لم تتوقف عند الايزيديين فقط بل شملت كل الاقليات العراقية في تلك المناطق، فالمسيحيين ايضاً تعرضوا للأذى من قبل التنظيم الارهابي وتم وضعهم امام ثلاث خيارات لا رابع لها وهي اما الدخول الى الاسلام او دفع الجزية أو القتل، هذا الانتهاك الصريح لحق التمتع بدينهم سبب في قتلهم وتهجيرهم مع باقي الاقليات بعد رفضهم هذه الخيارات ، مما دفع داعش الى الاعلان عن تشريع خاص تجسد بطرد وقتل المسيحيين والتي سموها (بالكفرة والنصارى)[٢] ، وتدمير منازلهم وجعلها مقرات للتنظيم بعد أن تم تهجير وقتل سكانها بسبب عدم دخولهم إلى دين الاسلام ، كما قاموا بحرق واغلاق الكنائس جميعها، ومنها الكنائس في مدينة تكريت والموصل مثل كنيسة مار متى في الموصل وكنيسة (الخضراء) في مدينه تكريت . [٣]

وكذا الحال بالنسبة للشبك والتركمان الذي استهدفهم داعش فتعرض التركمان منهم الى هجمات واسعة من قبل التنظيم الارهابي بعد أن اعتبروهم خارجين عن الدين الاسلامي ، الأمر الذي جعلهم عرضة للقتل وخصوصاً بعد سيطرة داعش على قضاء تلعفر وارتكب بهم ابشع الجرائم وصلت الى مستوى التطهير العرقي والابادة الجماعية ومصادرة ممتلكاتهم كافة وتدمير ما بقي منها ، وهذا دفعهم الى نزوح حوالي (٢٠٠) الف مدني الى سنجار قبل أن يتم تهجيرهم مرة أخرى بعد اجتياح سنجار من قبل داعش، فنزح قسم منهم الى المخيمات في مناطق متفرقة من اقليم كردستان والقسم الآخر نحو المدن الجنوبية [٤]، اما بما يخص الشبك فقد اقدم تنظيم داعش الارهابي على قتل (٨٣) شخص منهم لتصل جرائهم الى حد الابادة الجماعية ، كما عملوا على تدمير ممتلكاتهم ومنازلهم بعد ان نهبوا ما فيها ، ناهيك عن تدمير مساجدهم واماكنهم الدينية باستخدام جرافات

[1] رضا سالم داود مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

[2] المعهد القانون الدولي وحقوق الانسان والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات ومنظمة لا سلام من غير عدالة ومنظمة الامم والشعوب غير الممثلة ، ط ١ ، المكتبة البريطانية بلجيكيا ، ٢٠١٥ ، ص ٢٤ .

[3] فاضل عبد الزهرة الغراوي، انتهاكات داعش للقانون الدولي لحقوق الانسان دار نون للنشر والتوزيع، نينوى، ٢٠٢١.

[4] () عائشة بخان التعددية الدينية في الاسلام والدعوة إلى الحوار ، ما دار انكي للنشر و التوزيع بغداد، ٢٠٢١،ص ٨٨ .

التنظيم ليقود ذلك الى محو رموزهم الدينية والثقافية ، ليكون بهذا الاستهداف للشبك قد انتزع التنظيم الارهابي موطنهم الاصلي الذي عاشوا به قرابة خمس قرون وجردوهم من هويتهم لمحو وجود هذه الأقلية وهذا يمثل نوع من انواع الابادة الثقافية ، قصد بها التنظيم كوسيلة للتطهير الثقافي لهذه الاقليات ومحو التنوع في العراق.[١]

وكذلك بالنسبة لمكون الكاكانية الذي اعدهم تنظيم داعش وثنيين، وتعرضوا نتيجة ذلك لمختلف انواع الخطف والبطش والقتل وتدمير للممتلكات ودور العبادة من قبل التنظيم الارهابي مما دفع افراد تلك الاقلية الى النزوح الى اقليم كردستان العراق[٢]، واستمرت معاناة الجماعات الاثنية نتيجة لما سببته جرائم داعش البشعة بحقهم والتي أجبرتهم على النزوح ، ليكون بعدها وضعهم اكثر آلما و حزنا داخل مخيمات النزوح واللجوء وما نتج عنه من آثار سلبية اجتماعية وصحية سواء كانت جسدية أم نفسية واقتصادية لتلك الجماعات النازحة والتي عاشت أسوء فتراتها داخل المخيمات والتي لا تحتوي على ابسط مقومات الحياة، اذ اعتاش النازحين على المساعدات التي تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية والتي لا تسد حاجاتهم مع وجود ضعف في تمويل الدولة وعدم امتلاكها حلول لمعالجة هذه الظاهرة ، وكل هذا نتج عنه اثار سلبية أكبر من التهجير الى حد انتشار ظاهرة التفكك الأسري والتعنيف والبطالة وامراض نفسية وصحية دفعت الكثير منهم للانتحار ، بالاضافة الى ما واجهوه من المشكلات البيئية والحرمان من التعليم[٣] ، اذ ان حالة الحرب مع داعش سببت بتدمير الكثير من المباني المدرسية والجامعات مما اضطر الطلبة لترك الدراسة وضياع سنوات من عمرهم بدون دراسة مما جعل من هؤلاء الطلاب في حالة نفسية متدهورة.[٤]

[١] () سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية والاثنية في العراق ، دراسة تحليلية في الاطار الدولية والإقليمية والوطنية ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ، قسم المجتمع المدني ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٤-١٤٥ .

[٢] () نعومي كيكولير ، ال جيلنا إلى الضياع استهداف الدولة الإسلامية للاقليات العراقية في نينوى، ايلول تقرير في متحف الهولوكوست في الولايات المتحدة، ٢٠١٥ ، ص ١٤.

[٣] (1) وفاء جعفر المهداوي ازمة النازحين في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة وإعادة الاستقرار المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، العدد ٥٠، ٢٠١٦، ص ١١٣.

[٤] (2) حميد كردي عبد العزيز عبد المجيد صلاح داود واقع المراة العراقية في ظل أزمة داعش، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، جامعة الانبار ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣، ٢٠٢٠ ص ١٠٩.

اما بما يتعلق بالجانب الصحي للنازحين عامة وبعض الجماعات الاثنية خاصة ، فقد عانوا من تردي الوضع الصحي للكثير نتيجة انعدام الخدمات الصحية والمخيمات غير ملائمة للسكن في ظل وجود عدد كبير من العوائل فيها والذي جعل من المكان مزدحم ، الأمر الذي ادى الى خلق العديد من المشاكل الصحية ومنها الجلدية، اذ تم خلالها تقديم عدة شكاوي من قبل النازحين لوزارة الصحة بوجود مرض جلدي منتشر بينهم في أحد تلك المخيمات وانتشار الجدري المائي فضلا عن غيرها من الامراض المزمنة واصابات اخرى رافقت عملية النزوح كعاهات جسدية والجروح والشضايا.[١]

اما الصحة النفسية للنازحين، فقد كان للعمليات الاجرامية التي قام بها تنظيم داعش تجاههم وما رافقها من عمليات تهجير اثاراً نفسية حادة فاقت الآثار المادية للدمار وانهيار البنية التحتية وتردي الأوضاع المعيشية، اذا أن العيش في بيئة قائمة على النزاع والاساليب التي استخدمها التنظيم الارهابي لترويع وترهيب الناس وعدم توفير أبسط الحقوق الطبيعية لتلك الاقليات كالطعام والماء والأمن واستخدام المدنيين منهم كدروع بشرية وغيرها من الانتهاكات التي تعرضوا لها من قتل وتهجير واستعباد جنسي وسبي واغتصاب ، ومن ثم كانت عمليات التحرير وما خلفته من دمار ، لتكون كل هذه الظروف ضغوط نفسية تسبب مشاكل عقلية على المدى البعيد .[٢]

كما لا يمكن تجاهل ما خلفه النزوح من تغييرات سلوكية خطرة ، فقد أكدت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بأن نزوح الكثير ومنهم الجماعات الاثنية نتج عنها زيادة التدخين وتعاطي الحبوب المهدئة وعمالة الاطفال والتعنيف الأسري والزواج المبكر لتكون جميع هذه الأمور المترتبة عن التهجير والنزوح تأثير كبير ومباشر على واقع ومستقبل الأقليات .[٣]



[1] خالد اسماعيل واخرون النزوح الكبير في العراق بعد حرب داعش ما مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد ، ص ٨٢ .

[2] أسماء جميل رشيد التداعيات الاجتماعية والنفسية لازمة الموصل مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٧١، ٢٠١٧ ص ٩٢.

[3] اسماء جميل رشيد ، مصدر سبق ذكره ص ٦٢.

ومن جهة أخرى فان النزوح والتهجير سيكون له تأثيرات مستقبلية في خلق مناطق مغلقة قائمة على اساس اثني او طائفي واحد ، حيث سيضطر النازحين الى الانتقال مجبرين الى المناطق التي تتواجد فيها مجموعة طائفية عرقية واحدة يعودون لها ، أو في احتمال اخر قد يقوموا افراد الاقلية بالالتحاق بالقبيلة التي يشتركون معها بالهوية ذاتها ، كما ان هذا الأمر من شأنه الغاء الهوية الوطنية ويحد من بنائها لتصبح هوية محلية يرافق ذلك فقدان مشاعر الافراد في الانتماء لوطنهم، لذا يؤثر هذا على عملية الاندماج الوطني ويحد من بنائها [1]، ولأجل الوقوف ضد هذه الانقسامات والحد منها، يتطلب الأمر بذل الجهود من السلطات المحلية والحكومية لضمان عودة امنة للمهجرين والنازحين عامة والاقليات خاصة عبر ايجاد معالجات لهذه التوترات الاجتماعية والسعي لأجل الاصلاح الأمني ووضع نظم فعالة لمعالجة نزاعات الملكية والتعويض

وبهذا نستنتج ان ما قامت به تنظيمات داعش والجماعات المسلحة المرتبطة معها من اعمال عنف نتج عنها اضطهاد كامل الافراد بعض الجماعات الاثنية من خلال تهجيرهم وسبي نسائهم واغتصابهن وتجنيد اطفالهم وارغامهم على ترك دينهم وغيرها من الجرائم اللانسانية وصلت حد الابادة الجماعية فجعلتهم يعيشون ظروف قاسية يعانون من الفقر والتشريد لا يملكون عمل يقتاتون منه ناهيك عن ما اصابهم من امراض نفسية وجسدية ، فقد أدى التهجير القسري والتشتت الجغرافي إلى تراجع عملية نقل العادات والتقاليد بين الأجيال خاصة بين الشباب ، كما تعرضت معالم ثقافية ودينية عديدة للجماعات الاثنية لدمار ممنهج على يد تنظيم داعش، مما أسفر عن خسائر كبيرة في التراثين المادي وغير المادي لهذه المجتمعات، مثل الكنائس والمعابد والمخطوطات التاريخية.

إضافة إلى ذلك، واجهت معظم الجماعات الاثنية في العراق تحديات كبيرة في الحفاظ على أزيائها التقليدية التي تمثل جزءاً مهماً من هويتها الثقافية، وقد أصبح ارتداء هذه الأزياء نادراً في المناطق التي نزحوا إليها أو في دول المهجر بسبب التغيرات الاجتماعية



[1] () لهيب هيجل ازمة النزوح في العراق الأمن والحماية مركز سيسفاير لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات ، ٢٠١٦، ص ١٧.

والاقتصادية، كما أن فقدان الحرفيين التقليديين المسؤولين عن صناعة هذه الألبسة أدى إلى تراجع انتشارها وتوارثها بشكل ملحوظ.

وعلى الجانب اللغوي، أصبحت لغات بعض الجماعات مثل السريانية والكردية الإيزيدية والشبكية مهددة بالاندثار نتيجة قلة استخدامها في الحياة اليومية، خاصة بين الأجيال الجديدة التي تفضل اللغة العربية أو لغات أخرى كلغات أساسية، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تراجع التنوع الثقافي الثري الذي لطالما ميز الجماعات الاثنية العراقية، مما يهدد بفقدان جانب مهم من الهوية الثقافية للعراق ككل.

## التوصيات :

١. ينبغي العمل على تعزيز التشريعات القانونية المتعلقة بحقوق الجمعات الاثنية الموجودة في العراق لضمان ، حقوقهم وتعزيز مشاركتهم في جميع مجالات.

٢. تنظيم حملات وطنية لزيادة الوعي الاجتماعي والثقافي بأهمية التعددية في المجتمع العراقي ، مما يسهم في تعزيز التعايش السلمي.

٣. تطوير المناهج التعليمية لتشمل تاريخ وثقافة جميع مكونات المجتمع العراقي.

٤. تعزيز المكانة الاجتماعية للجماعات الاثنية من خلال توفير الدعم السياسي والاقتصادي، لضمان تحسين ظروفهم المعيشية.

٥. تشكيل لجان رصد مستقلة لمراقبة حقوقهم وتقديم تقارير دورية عن أوضاعهم السياسية والاجتماعية والثقافية.

## المصادر والمراجع :-

١) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ( اسس وتطبيقات ) ، المكتبة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣

٢) انظر : وليد عبد الحي ، دور الموقع الجغرافي للاقليات في نجاح ميكاينزم اللامركزية ، مجلة العلوم السياسية ، العدوان ٣ ،٤ ، ايلول – سبتمبر ١٩٨٩.

٣) محمود محمد سلطان ، الماوردي والاجتماع السياسي : دراسة سوسيولوجية – سياسية تحليلية، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١ ط١ .

٤) انظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج٣ .

٥) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .

٦) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٧) وزارة التخطيط العراقية (https://mop.gov.iq/archives/29693).

٨) طارق حرب : الحريات المؤجلة ، حقوق الانسان العراقي منذ دستور العثماني حتى قانون الدولة المؤقت ، مقالة منشورة في جريدة الصباح – العراقية ، العدد ٣٥٧ ، ١١ ايلول ٢٠٠٤ .

٩) اسماعيل مرزة : مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي ، شركة الاهلية للطبع والنشر ، بغداد ،١٩٦٠.

١٠) حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بغداد ١٩٨٦ .

١١) عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية واسس التنظيم السياسي ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٢) ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .

١٣) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

١٤) ازهار عبد الكريم عبد الوهاب ، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

١٥) خليل علي مراد ، الاحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني ، بيت الحكمة ، بحث منشور في مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٦) جريدة الاستقلال ١٠ كانون الاول ١٩٢٠ ، كذلك ٩ شباط ١٩٢١ .

١٧) ازهار عبد الكريم عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره .

١٨) دستور لسنة ١٩٢٥ و للمزيد من المعلومات انظر S . D ammluji , some Aspects of Modern Iraq (London:The diplomatic press and publishing co,1952) p ١٤ – ١٦ .

١٩) غانم محمد صالح ، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستر مقدمة الى جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد – العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٧١ .

٢٠) عطا بكري ، الدستور وحقوق الانسان ، ج١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٤ .

٢١) عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية جذورها التاريخية وتطورها بحث مستقل من المجلد التاسع والخمسون ، مجلة العرفان الصيداوية

٢٢) الدستور العراقي ٤ نيسان ١٩٦٣ ، المادة ١٥ .

٢٣) صالح جواد الكاظم وآخرون : النظام الدستوري في العراق ، ملازم مطبوعة بالرونيو لطلبة الصف الاول / قانون – جامعة بغداد ١٩٨٠ .

٢٤) الدستور العراقي ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المادة ١٩ .

٢٥) الوقائع العراقية العدد ١٨٣٥ في ١٩٧٠/١/٣١ .

٢٦) انظر : ملحق رقم (١)

٢٧) الدستور العراقي ١٦ تموز ١٩٧٠ الفقرة (ب) المادة (٥) .

٢٨) جريدة الحياة ، العدد ٧٥٤ في ٢٠٠٣/٨/١٦ .

٢٩) انظر: منذر الفضل ، مصدر سبق ذكره .

٣٠) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، الباب الاول ، المادة الرابعة . انظر: الوثيقة رقم ٥

٣١) الفيصل محمد عليوي، الاثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودور الاحتلال والارهاب في تشظي الهوية الوطنية مخيمات النزوح (كركوك سليمانية اربيل) انموذجاء مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت كلية الآداب مجلد ١٢ العدد ٤٢، ٢٠٢٠.

٣٢) كاظم حبيب الايزيدية ديانة عراقية، شرط واسطية قديمة دراسات دار نينوى للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦.

٣٣) الدراسة خمس اعوام لم تلته معاناه الايزيديين من تداعيات داعش سياسة واقتصاد تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٦/٢٥ - https://www.dw.com/ar

٣٤) سعد سلوم، الايزيديون في العراق ، دار الرافدين للطباعة والنشر ،بيروت ، ٢٠١٦ .

٣٥) رضا سالم داود الاقلية الايزيدية في العراق (بحث في الجغرافية السياسية مسجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، المجلد ١، عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي ( ٢٠١٨-٢٠١٩)، ٢٠١٩ .

٣٦) كلمة الأميرة الايزيدية نادية مراد في مجلس الامن الدولي في نيويورك ، ٢٠١٦، متاح على موقع اليوتيوب التالي: https://youtu.be/bJ1XmDGgr٨٨

٣٧) المعهد القانون الدولي وحقوق الانسان والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات ومنظمة لا سلام من غير عدالة ومنظمة الامم والشعوب غير الممثلة ، ط ١ ، المكتبة البريطانية بلجيكيا ، ٢٠١٥ .

٣٨) فاضل عبد الزهرة الغراوي، انتهاكات داعش للقانون الدولي لحقوق الانسان دار نون للنشر والتوزيع، نينوى، ٢٠٢١

٣٩) عائشة بخان التعددية الدينية في الاسلام والدعوة إلى الحوار ، ما دار انكي للنشر و التوزيع بغداد، ٢٠٢١.

٤٠) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية والاثنية في العراق ، دراسة تحليلية في الاطار الدولية والإقليمية والوطنية ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ، قسم المجتمع المدني ، ٢٠١٧ .

٤١) نعومي كيكولير ، ال جيلنا إلى الضياع استهداف الدولة الإسلامية للأقليات العراقية في نينوى، ايلول تقرير في متحف الهولوكوست في الولايات المتحدة، ٢٠١٥ .

٤٢) وفاء جعفر المهداوي ازمة النازحين في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، العدد ٥٠، ٢٠١٦.

٤٣) حميد كردي عبد العزيز عبد المجيد صلاح داود واقع المرأة العراقية في ظل أزمة داعش، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، جامعة الانبار ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣، ٢٠٢٠ ص ١٠٩.

٤٤) خالد اسماعيل واخرون النزوح الكبير في العراق بعد حرب داعش ما مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد .

٤٥) اسماء جميل رشيد التداعيات الاجتماعية والنفسية لازمة الموصل مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٧١، ٢٠١٧ .

٤٦) اسماء جميل رشيد، مصدر سبق ذكره .

لهيب هيجل ازمة النزوح في العراق الأمن والحماية مركز سيسفاير لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، ٢٠١٦.